الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ٧
المعقودة يوم الاربعاء ،
١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة السابعة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.7
13 November 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63044 ١٨٣٦ش(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

بنود جدول الاعمال ٤٥ الى ٦٦ والبند ١٥٥ (تابع)

المناقشة العامة بشان جميع بنود جدول الاعمال المتصلة بنزع السلاح

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إننا سعداء لرؤيتكم - سيدي الرئيس ، تترأسون اللجنة الاولى التي تتناول بنودا ذات أهمية حيوية لجميع الشعوب . إننا سنعتمد على قدرتكم ومهارتكم الدبلوماسية ، ونقدّم إليكم تاييدنا التام في اضطلاعكم بواجباتكم . ونهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب اللجنة .

في الخريف الماضي ، برزت نغمة جديدة في المناقشة في الجلسات العامة . وهذا العام ، ورغم ظهور أزمات جديدة ، فإن ذلك الاتجاه المشجّع قد تاكد . وفضلا عن ذلك ، بعد سنوات عديدة من التحفظ ، أصبحت بعض البلدان أميل اليوم الى التوجّه الى الاليات المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة لصيانة السلم والامن الدوليين . ونامل أن يترجم هذا الحماس المتجدد للامم المتحدة الى نتائج ملموسة سواء في اللجنة الاولى أو في مؤتمر نزع السلاح . ولذلك ، ينبغي أن نحاول التركيز على البندين أو الثلاثة بنود التي لها أهمية خاصة في جدول أعمالنا المثقل .

فما هي تلك المسائل ذات الاولوية ؟ واحدة منها هي وقف سباق التسلح النووي ، وقبل كل شيء فرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية فضلا عن نزع السلاح النووي . كما أن الإبرام السريع لاتفاقية خاصة بالقضاء على الاسلحة الكيميائية يعد أولوية أخرى . تلك هي البنود التي ينبغي أن نكثف عملنا حولها .

وقبل استعراض بعض التطورات التي حدثت في تلك المجالات ، أود أن أشير إشارة عابرة الى الكيفية التي تطور بها جدول أعمال اللجنة الاولى .

في عام ١٩٦٠ ، عندما كان عدد الدول الاعضاء في المنظمة أقل من مائة ، احتوى جدول أعمال الجمعية العامة على ٩٥ بندا . ومن بين الـ ١١ بندا المحالة الى هذه اللجنة التي تعالج المسائل السياسية والامنية ، بما في ذلك تنظيم التسلّح ، لم تحظ مسائل نزع السلاح إلا بأربعة بنود . وبلغ عدد القرارات المعتمدة أربعة قرارات . ولقد وصلنا اليوم الى ١٦٠ عضوا وأصبح جدول أعمال الجمعية العامة يشتمل على أكثر من ١٥٠ بندا . وهناك الآن ٢٢ بندا محالا الى هذه اللجنة من بينها ١٩ بندا تتعلق بنزع السلاح . ولقد اعتمدنا في السنة الماضية ٥٧ قرارا حول مسائل نزع السلاح . إن هذا العدد مرتفع جدا ويمثل ١٤ ضعفا لعدد القرارات المعتمدة في ١٩٦٠ . ولقد أسهمنا جميعا في هذا التضخم الذي ينبغي أن نشير إشارة عابرة الى انه قد بدأ يتناقص مؤخرا بعد أن وصل العدد الى ما يقرب من ٣٠ بندا و ٧٠ قرارا خلال منتصف العقد الماضي . وأكرر ، اننا جميعا ساهمنا في هذا التضخم ويرجع الامر لنا جميعا في تخفيفه .

مع بداية الستينات ركّزنا على "الضرورة الملحة" لإيقاف التجارب النووية ، وعدم انتشار الاسلحة النووية والتوصل الى معاهدة لنزع السلاح التام والشامل ، فضلا عن إقامة الجهاز الذي أصبح سَلَفا لمؤتمر نزع السلاح . ولربما كان من المستحيل العودة الى جدول أعمال بتلك الدرجة في الصِغَر ، ولكن علينا بالتاكيد أن نحاول تدقيق قائمة البنود المخصصة لنا الآن .

لقد أدرجت مسألة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على جدول أعمال الجمعية العامة منذ ١٩٥٤ ، ولا نزال نوليها اليوم أولوية قصوى . وطرأت في هذا العام الحالي ، عام ١٩٩٠ ، عدة تطورات مهمة في هذا المجال .

أولا ، عقد اجتماع في نيويورك من ٢٩ أيار/مايو الى ٨ حزيران/يونيه لتنظيم مؤتمر التعديل لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وهذا المؤتمر سوف ينعقد من ٧ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ للنظر في تعديل يهدف الى تحويل هذه المعاهدة الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ولقد حظيت هذه المبادرة بتاييد واسع من جانب الدول الاطراف في معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ وهذا دليل على نفاد الصبر المتعاظم في المجتمع الدولي ، فيما يتعلق بهذا البند . إننا نتوجه بنداء الى جميع

أعضاء اللجنة الأولى ، ومن ثم لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة ، للمساهمة في نجاح هذا المؤتمر .

والتطور الثاني الذي حصل انه بعد خمس سنوات من الجهود العجاف ، تمكّن مؤتمر نزع السلاح من تشكيل - أو بالاحرى إعادة تشكيل - اللجنة المخصصة التي ستنظر في البند الاول من جدول أعماله ، وهو البند الذي يتناول موضوع حظر التجارب النووية . إلا ان هذه الخطوة لم تكن سهلة ولا مرضية فنحن نعلم - ومصدر هذا العلم هو تصويت الجمعية العامة نفسه - انه باستثناء مجموعة صغيرة من الدول ، فإن رغبة المجتمع الدولي هي أن توضع نهاية تامة قاطعة لجميع التجارب النووية . ولكن بما ان هذه المجموعة تشتمل على دولتين حائزتين للاسلحة النووية ، لهما اليوم نهج جديد ، فقد تعيّن أن تكون ولاية اللجنة المخصصة متواضعة للغاية . فلم يطلب منها سوى :

"أن تبادر ، كخطوة أولى نحو تحقيق معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية بعمل مضموني يتعلق بالمسائل المتداخلة والمحددة للحظر على التجارب ، بما في ذلك الهيكل والنطاق فضلا عن التحقق والامتثال".

(A/45/27 ، الفقرة ٣٩ ، نقلا عن الفقرة ١ من CD/1035)

فبعد انقضاء سبعة وعشرين عاما على معاهدة موسكو ، ومضي ٢٠ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، عمد مؤتمر نزع السلاح ، الذي هو الهيئة التفاوضية الوحيدة متعددة الاطراف ، الى إعادة انشاء لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية وطلبت إليها "أن تبادر ... بعمل مضموني يتعلق ب .. مسائل .. محددة" . حدث هذا حوالي منتصف تموز/يوليه الماضي ، أي قبل أسابيع قليلة من نهاية المؤتمر . ويحدونا الأمل أن تبدأ اللجنة المخصصة عملها فورا في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٩١ ، وبولاية تكون أكثر اتساقا مع الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي لهذا البند .

ومنذ عشر سنوات ، ذكر الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية ، وهو تقرير أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بمساعدة فريق من الخبراء الاستشاريين ما يلي :

"ما من مسألة أخرى في مجال نزع السلاح كانت موضوعا للقلق الدولي والمناقشة والدراسة والتفاوض مثل مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية" . (CD/86 ، الفقرة ١)

ولقد توصّل الأمين العام في هذا التقرير الى النتيجة التالية :

"كان لكافة جهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح هدف رئيسي هو وقف سباق التسلح النووي وعكس مساره ، ووقف انتاج الأسلحة النووية والتوصل الى التخلص منها في نهاية المطاف .

"وفي هذا المضمار ، فإن الحظر الشامل للتجارب النووية يُعَدُّ الخطوة الأولى والأكثر إلحاحا نحو وقف سباق التسلّح النووي ، ولا سيما ، فيما يتصل بجوانبه النوعية" (CD/86 ، الفقرتان ١٥١ و ١٥٢)

وفي ذلك التقرير ، ذكر الأمين العام أن مسألة الحظر الشامل على التجارب النووية "كانت من المسائل التي أثيرت في صدد التفاوض على معاهدة عدم الانتشار" (CD/86 ، الفقرة ٥٣) .

وذكر أن المسألة نشأت :

"نظرا لمطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأن تقدّم الدول الحائزة للأسلحة النووية بعض التعهدات الملزمة بتحقيق تقدم سريع وملموس نحو نزع السلاح النووي . ولقد اعتبر حسم تلك المسألة أحد العناصر الضرورية للتوصل الى توازن مقبول في المسؤوليات والواجبات المتبادلة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها" . (المرجع نفسه)

وأهم من ذلك ، أن تاريخ مفاوضات معاهدة عدم الانتشار يكشف عن وجود صلة وثيقة بين أحكام المادة السادسة فيها بشأن وقف سباق التسلح النووي وتحقيق الحظر الشامل للتجارب وبين الأحكام الواردة في المادة العاشرة التي تتناول المدة المحدودة للمعاهدة . ومن هنا أهمية البدء فورا في التحضير لمؤتمر ١٩٩٥ الخاص بتمديد معاهدة عدم الانتشار . وهذا يؤدي بنا الى التطور الهام الثالث في ١٩٩٠ فيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب النووية .

إن المؤتمر الاستعراض الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عقد في جنيف في الفترة من ٢٠ آب/أغسطس الى ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام . وتعتقد حكومة المكسيك أن المؤتمر قد ناقش واستعرض سريان المعاهدة بتعمّق وشمول لم يسبق لهما مثيل . وهذا يعد ، في ذاته ، دليل على نجاح المؤتمر ، وقد أُلقي الضوء على العديد من المسائل الهامة ، وتم التوصل الى بعض الاتفاقات التي ستجد مكانها في محافل أخرى ، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الأولى . وأقصد الضمانات الكاملة النطاق ، وضمانات الأمن . كذلك حددنا تلك المجالات من سريان المعاهدة التي تشعر الدول الأطراف بالارتياح إزاءها ، والمجالات الأخرى التي يوجد فيها عدم امتثال متزايد ومنها بوجه خاص مسألة الوفاء بالالتزامات بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة ، بما في ذلك الالتزام الخاص بالحظر الشامل للتجارب .

وفي هذا العام معروض علينا "دراسة شاملة عن الأسلحة النووية" ، في الوثيقة A/45/373 ، التي اعتمدت الاستنتاجات الواردة فيها بالإجماع من قبل فريق الخبراء المؤهلين الذي عيّنه الأمين العام . وهذه الوثيقة تستكمل الدراسة التي أجريت في عام ١٩٨٠ والواردة في الوثيقة A/45/392 . ونعبّر عن تقديرنا للسفيرة ماي برايت ثيورين من السويد التي رأست الفريق . وقد ورد في التقرير ، في جملة أمور ، ما يلي :

"ترى معظم بلدان العالم أن قيام جميع الدول بإنهاء التجارب النووية في جميع البيئات في وقت مبكّر سيكون خطوة أساسية لمنع إجراء تحسين نوعي أو ظهور أسلحة نووية جديدة كما سيسهم في تحقيق الهدف المتمثل في عدم الانتشار . وترى معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية أن اعتمادها على الأسلحة لدواعي أمنها يقتضي استمرار تجربتها ولا توافق على أن فرض حظر شامل على التجارب يمثّل ضرورة ملحة" . (A/45/373 ، الفقرة ٥٢٣)

وللأسف ، لم يتمكن الخبراء من الموافقة على مجموعة من الاستنتاجات تؤكد ، بشكل أكثر صراحة ، الحاجة الملحة الى وضع حد لسباق التسلح النووي . كذلك فإن قراءة الدراسة في كليتها تعطينا انطباعا بأن هناك تأكيدا مفرطا على أخطار الانتشار

الافقي للاسلحة النووية ، الذي هو بالاحرى انتشار افتراضي ، وهناك الكثير من البلبلة فيما يتعلق باخطار الانتشار الرأسي الذي هو انتشار غير افتراضي على الإطلاق .

وقبل عشر سنوات ، في أول "دراسة شاملة عن الأسلحة النووية" وهي الدراسة المنشورة في الوثيقة A/35/392 التي قدمها بالاجماع الى الجمعية العامة الخبراء المؤهلون الذين عيّنهم الامين العام ، تم التاكيد على الاهمية الحيوية للحظر الشامل للتجارب من اجل وقف سباق التسلّح النووي . وفي تلك الدراسة يرد ايضا ما يلي :

"وفضلا عن ذلك ، هناك أيضا الدور الذي لا سبيل الى إنكاره والذي يلعبه ما يسمى بالمركّب العسكري الصناعي . وجلي أن هذا المركّب يستفيد من استمرار سباق التسلح وتصعيده . ويجب على الزعماء السياسيين في العالم أن يسيطروا على تلك القوى لا أن تسيطر هي عليهم وبذلك يتحملون مسؤوليتهم عن تعزيز الامن الدولي في ظل وجود مستويات أدنى من التسلح وعن طريق إنشاء نظام للامن لا يعتمد في النهاية على استعمال القوة أو التهديد باستعمالها . (A/35/392 ، الفقرة ٥٠٣)

وخلص التقرير الى انه

"حتى إذا كان الطريق الى نزع السلاح النووي طويلا وشاقا ، فإنه ليس هناك بديل له إذ أن إحلال السلم يقتضي درء خطر الحرب النووية . وإذا ما أريد لنزع السلاح النووي أن يصبح حقيقة واقعة ، فإنه يجب نبذ التزام جانب الردع المتبادل عن طريق توازن الرعب . ولعل مفهوم صيانة سلم العالم واستقراره وتوازنه عن طريق عملية الردع هو أخطر فكرة خاطئة جماعية في الوجود ...

"وما دام هناك اعتماد على مفهوم توازن الردع النووي كوسيلة لصيانة السلم ، فستظل آفاق المستقبل دائما ملبّدة بالغيوم وحافلة بالتهديد ، وغير مستقرة شأنها في ذلك شأن الافتراضات الواهية التي بنيت عليها . ولحسن الحظ أن ذلك ليس هو البديل الوحيد المتاح للبشرية . ولديها مؤسسة ، تتمثل في الامم المتحدة ، ينبغي الاستعانة بها في جميع الاغراض والمراحل ذات الصلة

بعملية نزع السلاح ، أي التفاوض والاتفاق والتنفيذ والتحقيق والتصديق حيثما يكون ذلك ضروريا ." (المرجع نفسه ، الفقرتان ٥١٩ و ٥٢٠)

هذا هو على وجه التحديد الدور الذي نريد للأمم المتحدة أن تلعبه ، وهو دور مركزي على نحو متزايد في مجال نزع السلاح .

وفي هذا العام قدّم الأمين العام تقريرا آخر ، وارد في الوثيقة A/45/372 ، يتناول دور الأمم المتحدة في مجال التحقق ، وقد أعد بمساعدة فريق الخبراء الذي عيّنه . وقد أجرى الفريق تحليلا للجوانب الجوهرية من التحقق من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح ولأنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال ، وكذلك التحسينات التي يمكن إدخالها على هذه الأنشطة ، كما حدد بعض الأنشطة الإضافية الممكنة . والتقرير ، وإن كانت استنتاجاته وتوصياته متواضعة جدا ، يعد مفيدا كنقطة انطلاق لوضع الأمم المتحدة في موقف يمكّنها من تعزيز دورها ، كمّا ونوعا ، في هذا المجال .

إن التغييرات السريعة التي طرأت في أوروبا عبر العام الماضي غيّرت الهيكل السياسي والعسكري لفترة ما بعد الحرب . ونأمل أن تؤثر هذه التغييرات قريبا على الحالة العسكرية الأوروبية في مجال الأسلحة التقليدية ، وكذلك في مجال الأسلحة النووية . وقبل بضعة أيام توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى اتفاق بشأن تدابير لإجراء تخفيض كبير في الأسلحة التقليدية في أوروبا . ونأمل أن تتبع هذه الخطوة الهامة خطوات أخرى ذات أهمية مماثلة في مجال نزع السلاح النووي وسائر مسائل نزع السلاح ذات الأولوية .

إن التغييرات التي وقعت في أوروبا ستؤثر أيضا على أسلوب عملنا في الأمم المتحدة - فيما يسمى بالمجموعات الإقليمية - وخاصة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف . فما فتئنا ، منذ ثلاثين عاما ، ننظم عملنا على أساس مجموعات اقليمية خمس . وسيتعين علينا بالتأكيد أن نكيّف عضوية تلك التجمعات مع الحقائق السياسية والعسكرية الجديدة . وعلى سبيل المثال ، فإن مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح تتشكل من بلدان غير منحازة ومحايدة ؛ ولكن في عام ١٩٩٠ ينبغي للمرء أن يتساءل : غير منحازة ومحايدة تجاه مَن ؟

ويجري التفكير ، منذ بضع سنوات ، في مسالة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح . ففي الوقت الراهن يتكون المؤتمر من ٤٠ عضوا ، ومن المقترح زيادة العدد الى ٤٤ وذلك للحفاظ على "التوازن في عضوية المؤتمر" . ويجري الكلام عن دولتين من مجموعة الـ ٢١ ، ودولة من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ، ودولة من مجموعة دول أوروبا الشرقية . إن توحيد المانيا في ٣ تشرين الأول/اكتوبر الماضي يواجهنا بمتغيّر إضافي الا وهو الحاجة الى شغل شاغر . ويرى وفد المكسيك انه ينبغي بحث هذا الموضوع بمعزل عن مسالة توسيع عضوية المؤتمر . وبالتالي فإننا على استعداد للنظر في هذا الامر مع سائر أعضاء المؤتمر وأعضاء اللجنة الأولى بغية التوصل الى اتفاق على كيفية شغل هذا الشاغر .

وخلال عام ١٩٩٠ عقد مؤتمر نزع السلاح سلسلة من المشاورات غير الرسمية حول أسلوب تحسين عمله وزيادة فعاليته . وقد أسفرت تلك المشاورات ، التي أدارها باقتدار السفير أحمد كمال ممثل باكستان ، عن نتيجة أولية متواضعة جدا فيما يتعلق بتقويم دورات المؤتمر السنوية وتبسيط برنامج عمله . ونأمل ، عند تناول هذه المسالة مرة أخرى في عام ١٩٩١ ، أن يقدّم أعضاء المؤتمر دليلا واضحا على توفر الإرادة السياسية اللازمة لتناول المسائل الموضوعية المدرجة على جدول أعماله . وسيكون هذا هو أفضل سبيل لتعزيز فعالية المؤتمر .

إن تقرير مؤتمر نزع السلاح المقدم الى الجمعية العامة (A/45/27) وثيقة كبيرة الحجم ، كحال التقارير المماثلة له في السنوات السابقة . فهو يضم في دفتيه ٣٧٠ صفحة مطبوعة بفسحة صغيرة بين الأسطر . إن ما حققه المؤتمر من نتائج في عام ١٩٩٠ يتضاءل أمام حجم ذلك التقرير . فباستثناء الاسلحة الكيميائية لا يحتوي التقرير على شيء ذي شان لإبلاغ الجمعية العامة عنه . ونجد مرة أخرى أن الجزء المتعلق بالاسلحة الكيميائية يستغرق نحو ٧٠ في المائة من حجم تقرير مؤتمر نزع السلاح . وهذا تجسيد دقيق لكثافة العمل بشأن هذه المسالة الهامة . وبفضل القيادة الراسخة للسفير كارل ماغنوس هيلتنيوس ، ممثل السويد ، كانت اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية التي لديها ولاية تفاوضية ، وهيئاتها الفرعية المتعددة ، في حالة انعقاد مستمر تقريبا في الفترة من شباط/فبراير الى آب/أغسطس . وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر سوف تواصل اللجنة مشاوراتها المفتوحة بغية الإعداد لدورة موجزة ستعقد في الفترة من ٨ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

إن الطريقة التي يسير فيها العمل في جنيف بشأن إبرام اتفاقية للقضاء على الاسلحة الكيميائية تمثل حسنات ومساوئ العملية التفاوضية المتعددة الاطراف بشأن اتفاقات نزع السلاح .

فمن جهة هناك دراسة جماعية ومستفيضة للمساعي المختلفة المتعلقة بمستقبل الاتفاقية إذ يجري تحديد العقبات والبحث عن الحلول . وفضلا عن الدبلوماسيين والخبراء الذين ينتمون الى عدد من البلدان غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، يشترك في الدراسة ممثلو الصناعات الكيميائية ، وترد المساهمات من طائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية .

أما من الجهة الاخرى ، فإن عملية التفاوض لها أوجه نجاح وأوجه فشل . وهذا أمر طبيعي في أي ممارسة متعددة الاطراف . ولسوء الطالع أن العام الحالي لم يكن يمثل استثناء من ذلك . ومع حدوث تغير هام في ولاية اللجنة المخصصة بدأت اللجنة عملها في شباط/فبراير بإمارات تبشر خيرا لكنها انتهت من عملها في آب/أغسطس في ظل

سحابة من الخلافات ، كما ورد في الصفحات الاخيرة من تقريرها . ويعزى هذا بدرجة جزئية الى أنه يصعب على البعض أن يعطي الوزن الكافي للمعنى الصحيح للمفاوضات المتعددة الاطراف .

وكما هو معروف فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - وهما الدولتان الوحيدتان اللتان أعلنتا عن حيازتهما لترسانات من الاسلحة الكيميائية - لايزالان يتفاوضان على اتفاقات ثنائية بشأن هذا الموضوع بصورة مستقلة عن مفاوضات مؤتمر نزع السلاح . ففي شهر حزيران/يونيه وخلال مؤتمر واشنطون وقّعا اتفاقا يقضي بتدمير أسلحتهما الكيميائية وعدم انتاجها ، واتخاذ تدابير لتيسير إبرام اتفاقية متعددة الاطراف تحظر هذه الاسلحة . ونتوقع دخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قريبا ليتسنى تنفيذ التعهد بوقف انتاج الاسلحة الكيميائية والبدء بعملية تدميرها .

كذلك وافقا في جنيف على تقديم اقتراحات مشتركة بغية تعديل مشروع الاتفاقية المتعددة الاطراف الجاري التفاوض بشأنه منذ عدة سنوات . وقد أدت تلك المقترحات الى مأزق في اللجنة المخصصة لم يحسم إلاّ في آخر يوم من دورتها وذلك باللجوء الى أسلوب غير مرض تماما تمثل في التفاوض على حواشي كثيرة وعلى مركز الوثائق التي ترفق بالتقرير .

والمقترحات المذكورة تشير الى الاحكام المتعلقة بتدمير الاسلحة الكيميائية . فهي تهدف الى وضع شروط على اتخاذ القرار الخاص بالإزالة التامة للاسلحة الكيميائية وتأجيل اتخاذه ، وإعطاء حقوق أكبر للدول الحائزة لهذه الاسلحة . وإذا ما قبلت هذه المقترحات فإنها ستوجد وضعا قانونيا حائرا فيما يتعلق بنطاق وتنفيذ الاتفاقية المتعددة الاطراف .

إن البيان الذي أدلت به مجموعة الـ ٢١ بشأن تلك المقترحات والمذيل بتقرير اللجنة يذكر ، في جملة أمور ، أنه لا ينبغي للمفاوضات المتعددة الاطراف بشأن الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية أن تنحرف عن التعهدات الرئيسية الواردة في مشروع الاتفاقية الحالي . وعلاوة على ذلك ، يذكر البيان أنه ينبغي أن يتقرر تدميرها دون

قيد أو شرط من لحظة إبرام الاتفاقية بحيث تتم الإزالة الكاملة لجميع الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها في نهاية فترة التدمير البالغة عشر سنوات . وينتهي البيان بما يلي :

"وتعارض مجموعة الـ ٢١ أي تدابير تستهدف إنشاء نظام لعدم الانتشار في ميدان الاسلحة الكيميائية . وفي رأيها أن عدم الانتشار من جميع جوانبه لا يمكن أن يتحقق إلاّ بواسطة حظر كامل وشامل للاسلحة الكيميائية" . (A/45/27 ، ص ٣٩٨)

إن وفدي ، شأنه شأن جميع الوفود المشتركة في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح ، يرغب في تحقيق تقيد عالمي باتفاقية الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية . ومهما يكن عليه الامر ، ينبغي للمرء أن يدرس بعناية الوسائل اللازمة لتحقيق تلك العالمية . وإن هدف العالمية يمكن تعزيزه على أفضل وجه عن طريق الالتزام غير المشروط بتدمير جميع الاسلحة الكيميائية ووسائل انتاجها ، كما هو منصوص عليه بالفعل في المادة الاولى من مشروع الاتفاقية ، وعن طريق إبرام اتفاق واضح لا لبس فيه ينص على تقديم المساعدة للدول الاطراف التي قد تكون عرضة الى استخدام الاسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها . وفي هذا الصدد ، فإن المحاولات الرامية الى تحويل التحفظات التي سجلتها بعض الحكومات على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الى تحفظات على الاتفاقية قيد التفاوض سوف تحبط هذا الهدف . وعلاوة على ذلك إن إدخال مفاهيم تحقق جديدة - وهي مفاهيم لم يتضح نطاقها ووسائل تنفيذها وتكلفتها - في هذه المرحلة من المفاوضات لا يمكن أن يؤدي إلاّ الى إيجاد المزيد من التأخير والتعقيد في سبيل إنجاز مهمتنا .

إن الاتفاقية المقبلة سوف تنشئ منظمة لحظر الاسلحة الكيميائية لتحقيق أهداف الاتفاقية ، وضمان تنفيذ أحكامها ، بما فيها تلك الاحكام المتعلقة بالتحقق الدولي ، وتوفير محفل متعدد الاطراف للتشاور والتعاون بين الدول الاطراف . وهكذا من المهم أن نضمن إقامة صلة وثيقة بين تلك المنظمة والامم المتحدة . وقبل أن أختتم

كلمتي أود أن أشير الى البند المتعلق بالفضاء الخارجي ، الذي هو كما سيتضح ، مرشح طبيعي للإدراج في قائمة المواضيع التي ينبغي للجمعية العامة ترشيد النظر فيها . واستنادا الى تقرير مؤتمر نزع السلاح سوف تدرس اللجنة الاولى البند المعنون : "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" . إن هذا البند مابرح مدرجا على جدول أعمالنا منذ عام ١٩٨١ . وبصورة مماثلة سوف تنظر اللجنة السياسية الخاصة في البند المعنون : "التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية" على أساس تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي ، وهو بند مابرح مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٥٨ .

ولا يمكن لاحد ولا ينبغي لاحد أن ينكر أن هذين البندين يكمل كل منهما الآخر . ومن غير المتصور أن نلتمس المزيد من التعاون في اقتصار استخدام الفضاء الخارجي على الاغراض السلمية بينما لاتزال هناك مبادرات تهدف الى ضمان التفوق العسكري في تلك البيئة .

إن الازدواجية في معالجة هذا البند لمدة تزيد على ١٠ سنوات قد تسببت في شيء من انفصام الشخصية . فمن جهة ، كما يتبين للمرء ، تجاهل مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في تقريره عن الموضوع نداءات الجمعية العامة المتكررة للشروع في مفاوضات بهدف إبرام اتفاق أو اتفاقات ، حسب اقتضاء الحال ، بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . إن اللجنة المخصصة للنظر في هذه المسألة ، التي أنشئت قبل خمس سنوات لاتزال في مرحلة دراسة وتحديد المسائل ذات الصلة ولم يتسن حتى الآن إعطاؤها ولاية تفاوضية .

ومن الجهة الاخرى فإن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية التي تتفاوض على جميع الاتفاقات المتعددة الاطراف القائمة بشأن الموضوع لم تتمكن حتى الآن من النظر على نحو كامل في مسألة نزع الطابع العسكري عن الفضاء الخارجي ، حيث يجادل بعض الاعضاء فيها بأن كل ما بوسعها تناوله هو مسألة تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال .

وفي الوقت نفسه فإن المجتمع الدولي يرى أمامه هيئتين متعددتي الأطراف ذاتي عضوية محدودة تتملصان كلاهما من مسؤولية الاضطلاع بالمهمة العاجلة المتمثلة في وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي . أما ولم يتبق أمامنا الآن سوى عشر سنوات على بدء ألفية جديدة ، وخمس سنوات على الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ، فإنه يصبح لزاما علينا أن نضاعف جهودنا لتوطيد دعائم عالم أكثر عدلا وإنصافا ، وقبل ذلك كله عالم أقل تسلحا .

السيد بيريك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأؤكد لكم استعداد وفد الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية للعمل معكم وجميع الوفود للتوصل الى نتائج إيجابية لهذه الدورة .

إنني اتفق مع التقييم الذي قدمه العديد من المتكلمين السابقين ، ومفاده أن الدورة الحالية للجنة الأولى ودورة الجمعية العامة ككل تنعقد في ظل ظروف تاريخية فريدة . وكما وضعت نهاية للسياسة العدوانية القائمة على مبدأ فرق تسد ، فقد قضى أيضا على توازن الرعب . وعلى هذا فإن الإحساس بالمسؤولية الذي خلعه أرسطو على الكيان السياسي يمكن أن يبدأ في الظهور على ساحة شرعية عالمية جديدة تزداد اتساما بالطابع الإنساني . وتتجلى قوة انتشار عملية الانتعاش هذه في رد الفعل الحاسم من جانب الامم المتحدة في أزمة الخليج الفارسي . فللمرة الأولى في تاريخ مجلس الامن نجده يجسد ، بفضل قراره ، المبدأ الاسمى للمسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في المحافظة على السلم والامن في العالم . والنظرية القائمة على الخوف والرعب وعلى النهج العسكري إزاء أمن الامم قد تراجعت أمام يقين إنساني كامل جديد ، يقين تصبغه صبغة شرعية ويتسم بطابع إنساني وبعزيمة نبيلة لدى الدول على منع الصراعات المسلحة عن طريق التدابير الفعالة . إن التعاون والمشاركة يحلان محل المواجهة . ولم يعد الامن حكرا على الاقوياء في العالم ، والاحاديث الاخلاقية التي كان يدلى بها فيما سبق من جانب واحد ، أصبحت تأخذ الآن شكل حوار صريح ومفيد وضروري بين شركاء .

إن من دواعي فخري ، بصفتي ممثلا لبلد يقع في قلب أوروبا ، أن تكون دول وسط أوروبا هي بالذات التي تبزغ بصفتها عاملا حفازا هاما في التحولات الديمقراطية والتعاون السلمي . إنها تنبذ التكتلات العسكرية وتندمج في تحالف قائم على قيم جديدة خالدة . وفي هذا الصدد لا يسع المرء إلا أن يؤكد ظرفا إضافية هاما .

لا يمكن محو آثار الحرب الباردة إلاّ عن طريق بذل الجهود الجماعية ، وفي إطار مجتمع مؤلف من دول ديمقراطية يكفل اتباع نهج غير عسكرية لحماية السلم .

وبعبارة أخرى ، فإن ظهور المشاكل العالمية لنزع السلاح يجعل من المحتم استكمال النظام التاريخي القائم للدول القومية بنظام حديث يتكون من مجموعات إقليمية أوسع من دول منخرطة تماما في تعاون سلمي متبادل . وإنشاء هذا النظام من موضوعات الساعة ، ولاسيما في اوروبا . والواقع أن التقلقل المادي والادبي الذي يظهر بصفة مؤقتة في بعض الدول ، يمكن أن يزداد ويؤدي الى بعث الروح العقائدية ذات النزعة العسكرية والى الخلافات العرقية والى العنصرية التي تجاوزها التاريخ بكثير .

إن وحشية من حرضوا على أزمة الخليج وتعنتهم يذكراننا بالحاح ، مرة أخرى ، بأن نزع السلاح قد أصبح الآن حتمية أساسية في سلوك جميع الدول . ولذلك فإننا نضع هذه الجهود على رأس توجيهات سياستنا الخارجية التي تهدف الى إنشاء نظام دولي جديد . ويقوم أحد هذه الجهود على أساس نقل وظائف التكتلات العسكرية الى هياكل أوروبية عامة جديدة مبنية على تصميم مشترك للدول على تأمين السلم بل حتى على فرض التزامه فرضا . ونرى أن السلم سيصبح كالنهر العظيم تصب فيه روافد ثرية متزايدة ، إذا تمكن البشر من الوفاء بذلك . وكلما زاد الإسهام ، تقوى عزم الدول على تحقيق السلم وأصبح من المستحيل القضاء عليه .

ونحن نعلق أهمية كبيرة في سياستنا الخارجية الجديدة على نزع السلاح التقليدي ، وكبلد أوروبي ، على بعده الاوروبي . ونرى أن المفاوضات المعنية بالقوات المسلحة في اوروبا ، وتدابير بناء الثقة التي تجري في فيينا من بين الدعائم التي يرتكز عليها الهيكل الاوروبي الجديد . إننا ننظر اليها باهتمام كبير ونتوقع لها أن تنتهي الى نتائج ملموسة .

إن الجمهورية الاتحادية التشكية والسلوفاكية تؤيد الجهود الرامية الى إتمام المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في اوروبا ، عند انعقاد اجتماع قمة مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر . ونحن نبذل كل ما في وسعنا لإيجاد حل توفيقي تقبله جميع الاطراف . وقد أعددنا في اجتماع لجنة معاهدة وارسو الخاصة بنزع السلاح اقتراحات محددة بالنسبة لجميع الامور التي لاتزال

معلقة في مفاوضات القوات التقليدية في اوروبا . ومن بين القضايا الحد الاقصى للمعدات الحربية ومستوياتها الوطنية في كل بلد من بلدان معاهدة وارسو . وهذا مطلب مسبق لاعتماد المعاهدة الشاملة التي ستحدد حدودا جماعية قصوى لكل من الحلفين .

إن الاجتماع الوزاري الذي عقد هنا في نيويورك لممثلي الدول الـ ٣٥ الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون بالإضافة الى نتائج المحادثات بين وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعطيان زخما جديدا للمفاوضات . ونحن نؤيد عقد اجتماع أو أكثر لوزراء الخارجية يجري فيه التوقيع بالاحرف الاولى على معاهدة القوات التقليدية في اوروبا والتوصل الى اتفاق نهائي على إجراءات اجتماع القمة .

ويرى بلدي أن الوثيقة النهائية لمؤتمر قمة باريس المعنونة "اوروبا الديمقراطية المسالمة الموحدة" التي يجري إعدادها في الوقت الحالي ، وثيقة لها أهمية بالغة من حيث تصنيفها للتغيرات في اوروبا وتصويرها لدور عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ولتطورها المقبل واكتسابها الصبغة المؤسسية .

اسمحوا لي الآن أن أذكر بعض قضايا تحديد الاسلحة ونزع السلاح والنقل الدولي للاسلحة ، تلك القضايا التي تحظى جميعها باهتمامنا . إننا نعتبرها عناصر أساسية لعملية بناء الثقة . وفريق الخبراء المعني بدراسة دور الامم المتحدة في مجال التحقق ، والذي يشمل ممثلا من بلدي ، قد أتم عمله بنجاح هذا العام . والوفد التشيكوسلوفاكي يرى أن نتيجة عمل الفريق نتيجة جيدة ، ولذلك يوصي اللجنة الاولى بالموافقة على الدراسة التي قام بها .

إن إيقاف توريد الاسلحة ، ولاسيما الى مناطق التوتر والصراع ، جزء جديد وهام لسياسة بلدي الخارجية . وسيؤدي ذلك في المدى الطويل الى المزيد من الانفتاح والثقة . ونرى أن نتيجة عمل فريق الامين العام الذي يتناول هذا الموضوع . والذي يعد دراسة ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، ستكون هامة للغاية في السياق الدولي وكمرجع مفيد في دراسة هذا الموضوع على الصعيد الداخلي .

وفي الماضي القريب قامت الجمهورية الاتحادية التشيكية ـ السلوفاكية من طرف واحد بتخفيض عدد الافراد في قواتها المسلحة وكذلك عدد معداتهما القتالية . وتجرى الآن تغييرات تنظيمية بعيدة المدى في جيش تشيكوسلوفاكيا وتخفض أيضا نفقات الدفاع بصفة تدريجية . وكانت هذه النفقات قد بلغت ٣٥,٦٢ بليون كراون تشيكوسلوفاكي عام ١٩٨٩ ، والمبلغ المتوقع لهذا العام هو ٣١,١٨ بليونا ، وهذا يمثل خفضا قدره ١٢,٥ في المائة . وقد قررت الحكومة الاتحادية في نيسان/ابريل الماضي أن تنهي الانتاج العسكري في عدد من المصانع الرئيسية . وأدى هذا في نفس الوقت الى اتخاذ بعض التدابير الملموسة في مجال التحول من الصناعات العسكرية الى الصناعات المدنية .

لا تخلو هذه العملية التي تنطوي على تغيرات هيكلية في اقتصاد تشيكوسلوفاكيا والتي تؤثر على الرفاه الاجتماعي من التعقيد . فهذا كله يجري في ظل خلفية اتسمت بالانتقال الى الاقتصاد السوقي ، الامر الذي يفرض أعباء ثقيلة على سكان البلد واقتصاده . غير أن التغيير أمر ضروري لا يمكن تفاديه . وقد تستفيد بلدان أخرى من النتائج التي تحققت والخبرة المكتسبة أيا كانت طبيعتها .

لقد اتخذت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية في الحالة الراهنة الجديدة موقفا مبدئيا إزاء مسألة النفقات العسكرية . وقدمنا ، بمقتضى أحد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، تقريرا عن نفقاتنا العسكرية وُضع وفقا للطريقة المتبعة في الامم المتحدة في كتابة التقارير . وقدمت هذه المعلومات أيضا في المفاوضات المتعلقة بمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي جرت في فيينا . وهي تتناول بالتفصيل الحالة في السنة المالية ١٩٨٩ . وتنوي تشيكوسلوفاكيا الاستمرار في تقديم هذه البيانات وتدعو كل الدول الاعضاء التي لم تفعل ذلك بعد الى أن تحذو حذوها .

وبوصفها بلدا يقع في وسط أوروبا ، تولي الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية اهتمامها للمبادرات الاقليمية ودون الاقليمية . وفي الوقت ذاته ، فإن اهتمامنا بالشؤون الاقليمية لا يعني أننا نقلل من شأن المشاكل العالمية ولا الدور الذي تلعبه الامم المتحدة في حسمها . وفي حقيقة الامر ، قد يكون للنتائج التي يسفر عنها النهج الاقليمي إزاء مسائل نزع السلاح في أوروبا تأثير مؤات على بقية المفاوضات المتعددة الاطراف وقد تغدو قدوة تحتذي بها المناطق الاخرى من العالم .

أما فيما يتعلق بالمسائل العالمية لنزع السلاح ، نعتقد أنه من الضروري أن نكرس جهودنا قبل كل شيء من أجل الإبرام السريع لاتفاقية حظر وتدمير الاسلحة الكيميائية . ولذلك ، ينبغي أن يتضمن قرار اللجنة الاولى ذو الصلة نداء لاتمام العمل المتعلق بالاتفاقية في العام المقبل ولالتزام أكبر عدد ممكن من الدول بالانضمام كاطراف أصلية الى الاتفاقية . ونحن نعتبر أن ابرام الاتفاقية بنجاح سيكون خير دليل على استعداد الدول للمضي قدما على طريق تعزيز الاستقرار في العالم .

ورغبة منها في تعزيز مناخ الثقة والتعجيل بإجراء هذه المفاوضات ، نشرت الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية هذا العام بيانات مفصلة عن قدراتها الكيميائية في أوقات السلم ، وأجرت تجارب عملية لمعرفة جدوى التفتيش بالتحدي المقترح والامكانيات التي يتيحها . وقبل بضعة أيام ، سحبت بلادي تحفظها إزاء بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ متعهدة بذلك بالتقيد به دون شرط .

ونحن مقتنعون بأن الظروف قد باتت مؤاتية أيضا للتعجيل بعملية نزع السلاح النووي التي بدأت بابرام معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . وهذه حقيقة تؤكدها التصريحات التي تم الإدلاء بها في مؤتمر القمة السوفياتية ـ الامريكية في واشنطن ، كما تؤكدها المقترحات الواردة في إعلان لندن الصادر عن الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي . وأخيرا وليس آخرا ، تؤكدها المداولات التي جرت في المؤتمر الاستعراضي الرابع للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي اختتم أعماله مؤخرا . ولم ينتقص من شأن هذا المؤتمر عدم صدور وثيقة ختامية عنه . فهو قد استعرض استعراضا وافيا تنفيذ كل المواد والاحكام المنصوص عليها في المعاهدة . وساعد في توضيح المواقف في مجال نزع السلاح النووي وعلى إلقاء الضوء على بعض جوانبه . وبينت المناقشات في هذا المؤتمر تقاربا شديدا في الآراء حول التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وحول تقييم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات الخاص بالوكالة ، وضرورة التحقق المستمر في الامتثال لنظام عدم الانتشار .

وأكد المؤتمر من جديد الحاجة الملحة الى إجراء مفاوضات جادة وصريحة على وجه السرعة ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف على حد سواء ، بشأن فرض حظر شامل وتام على تجارب الاسلحة النووية . ومن أجل بلوغ هذه الغاية ، تعتبر المحادثات السوفياتية ـ الامريكية ذات أهمية حاسمة كما يعد مؤتمر نزع السلاح في جنيف ذا أهمية حاسمة من وجهة النظر المتعددة الاطراف . وبقدر تعلق الامر بمؤتمر نزع السلاح ، فإننا

نقدر إنشاء لجنة عاملة هذا العام لحظر التجارب على الاسلحة النووية ، على أساس الولاية التوفيقية المقترحة أصلا من قبل وفد تشيكوسلوفاكيا . ونحن نرى أن تقرر الجمعية العامة ، بمقتضى قرار اللجنة الاولى ذي الصلة ، وجوب مواصلة اللجنة العاملة لانشطتها في عام ١٩٩١ . ونظرا للتقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح الذي سبق وان أشرت إليه ، فسنواصل تأييدنا للجهود المبذولة من أجل تقليل عدد القرارات المتعلقة بهذا الموضوع . وسيمارس مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، والذي سيحضره وفد تشيكوسلوفاكيا ، الضغط ، بدوره ، من أجل التوصل الى حل شامل لهذه المسألة بأكملها .

وترتبط مسألة منع نشوب حرب نووية ارتباطا وثيقا بقضية النظريات العسكرية . وهذا أيضا مجال من المجالات التي نتابعها بعناية فائقة . ونحن نرحب بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الاطلسي المنعقد في لندن ، وبصفة خاصة التطور الحاصل في مواقف الحلف إزاء القذائف القصيرة المدى واستخدام الاسلحة النووية .

وفيما يتعلق بمنع انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فإن وفد تشيكوسلوفاكيا يود أن يناط العمل في مؤتمر نزع السلاح في جنيف بلجنة ذات ولاية محددة بوضوح تسمح بالشروع في مناقشة بنود محددة ، من قبيل تدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي .

لقد طالب المؤتمر الاستعراضي الرابع للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بالحاح بتطبيق الضمانات لمنع استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية . وينبغي أن يواصل مؤتمر نزع السلاح مناقشة هذا الموضوع باستفاضة انطلاقا من روح الاقتراحات التي طرحت في ذلك المحفل . ونحن ، في إطار اللجنة الاولى ، ندعو الى دمج القرارين اللذين جرى تقليدنا على اعتمادهما مع أنهما متماثلين .

ومما يبعث على التشجيع أن نلاحظ الدور المتزايد الذي تضطلع به الامم المتحدة في تناول المسائل المتعلقة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح ، والذي لا يتجلى في هذه

اللجنة وحدها . فالامم المتحدة ، بوصفها منظمة عالمية ، تجسد الوعي الواسع النطاق الحالي إزاء الامن الدولي تجسيدا كاملا . وإن وفد الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية يشارك في المساعي الهادفة الى تعزيز الدور الشامل للامم المتحدة ومنظومتها في مجال نزع السلاح . بيد أننا ، في الوقت ذاته لا نغض الطرف عن الحاجة الى ترشيد العديد من العناصر المؤلفة لهذه الالية الضخمة .

فينبغي للمناقشة العامة في اللجنة الاولى أن تكون أقصر وأكثر تحديدا وارتباطا بالمواضيع . وبالتالي يتسنى تخصيص مزيد من الوقت لتبادل الآراء بشأن المشاكل المعلقة الاساسية في يومنا هذا . ويؤيد وفد تشيكوسلوفاكيا اعتماد عدد أقل من القرارات ، حيث أن مضمون القرارات يكون متشابها الى حد بعيد إن لم يكن متطابقا في كثير من الحالات . وسنسعى في المقام الاول الى التوصل الى قرارات ذات أثر عملي .

لقد جاء تنشيط الجهود الرامية الى إعادة تنظيم مؤتمر نزع السلاح في جنيف في وقت مؤات . وهذا التنشيط لم يأت نتيجة للحوار السليم فحسب بل جاء تعبيرا عن احتياجات الوقت الحاضر . إلاّ أنه ينبغي أيضا تغيير النهج المتبع في عمل المؤتمر بحيث يجري النظر في بعض بنود جدول الاعمال ، وليس جميعها ، في أية جولة تفاوضية واحدة . وهذا من شأنه أن ييسر تكريس كل القدرات اللازمة لاحراز النتائج التي طال انتظارها .

وفي هذا السياق ، نرحب بترشيد عمل هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح الذي تم بالفعل والذي شاركنا فيه بنشاط . وهو سيشكل أساسا لعمل الهيئة في العام المقبل وفقا للقواعد المتفق عليها . ونحن نرى أن ذلك مثال أيضا يصح أن تحتذيه للمحافل الاخرى مع إيلاء المراعاة الواجبة بطبيعة الحال ، لمقاصد كل واحد منها وأغراضه وإمكانياته .

لقد سبق أن ذكرت عدة اقتباسات من الفيلسوف العظيم عمانوئيل كانت في محافل الامم المتحدة ، بصفته رجلا حكيما لم يكشف للعالم عن عقلانية السلم فحسب وإنما عن كونه أيضا لا غنى عنه . ولكن اسمحوا لي ختاما أن أؤكد من جديد على قناعاته كمفكر انساني عملي . فقبل ٢٠٠ عام مضت استطاع أن يدرك أن مجتمع الدول الديمقراطية سيتسنى له تجنب الحرب إذا تمكن من فرض السلم . ونحن نؤيد ، ولو لهذا السبب وحده ، اقامة هيكل أمني يستند الى الضمانات المعقولة التي يمكن التوصل اليها تدريجيا في عملية حقيقية لنزع السلاح .

السيد أونور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذا هو أول بيان أدلي به في اللجنة الاولى ، اسمحوا لي أن أهنئكم ، سيدي ، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين ، على انتخابكم لادارة مداولاتنا . وسيتعاون وفد غانا معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم .

لقد بدأت اللجنة الاولى عملها إزاء خلفية من الاتجاهات المشجعة في العلاقات الدولية التي كانت قد بدأت تتضح بالفعل أثناء دورة اللجنة في العام الماضي . ويصدق ذلك بالرغم من الاحداث المؤسفة في الخليج وجيوب التوتر القائمة في بعض المناطق . إن تغير العلاقات بين الشرق والغرب قد حول أوروبا من مسرح قائم منذ زمن بعيد للتناحر العقائدي والمواجهة العسكرية الناشئة الى مجال للتعاون البناء وتشجيع الثقة المتبادلة . ويحدونا وطيد الامل في أن يستخدم هذا الانفراج المحمود لمصالح جميع الامم ، كبيرة كانت أم صغيرة .

منذ عامين كان التركيز الدولي منصبا على معاهدة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى . ولكن التطلعات اليوم أعظم بكثير من ذلك . ففي مالطة في بداية العام ، وفي واشنطن في حزيران/يونيه الماضي ، وعدتنا الدولتان العظميان بمجموعة كاملة من اتفاقات نزع السلاح في عام ١٩٩٠ . ولقد كان من المشجع بالمثل التقدم الهام الذي أعلن عنه منذ أسبوعين في صدد محادثات خفض الاسلحة التقليدية الجارية في فيينا ، مما يبين أن عملية تحديد الاسلحة قد أخذت تلحق بركب التغيرات السياسية الهامة التي اجتاحت أوروبا .

وقد شهدنا في مناطق أخرى ارادة المجتمع الدولي تتجلى في تسوية الصراعات عن طريق الحوار السلمي . وهذه التطورات المشجعة قد بدأت تؤثر تاثيرا ملحوظا على تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

ومهما كانت هذه التطورات مطمئنة ، فإنها لن تغير الواقع القاتم الذي يواجهنا جميعا . فالعالم لا يزال مهددا بمخزونات هائلة من الترسانات النووية . وحتى بعد انتهاء محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية ، سيكون هناك في العالم ما يزيد عن ٣٥ ٠٠٠ رأس نووي عامل .

وبالتالي فإن هذا ليس وقت التهاون . بل هو وقت لمضاعفة الجهود التي تستفيد من التطورات الجارية . ولهذا ، ليس أمام هذه اللجنة خيار سوى تحسين أدائها عما كان عليه في العام الماضي . ونرى أن نهاية مداولاتها ينبغي أن تكفل تحرك عملية نزع السلاح ، حتى ولو خطوة واحدة متواضعة الى الامام . ووفد غانا ، على غرار ما فعل في الماضي ، سيتعاون مع جميع الوفود التي تشاطره هذا التفكير في تحقيق هذا الهدف .

ما زال حظر التجارب النووية مشكلة مستعصية . وتولي غانا أهمية بالغة لسرعة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ونعتقد أن هذا هو أفضل سبيل عملي لوقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاه تصعيده لأن كل اختبار للاسلحة النووية يشكل زيادة في تطوير هذه الاسلحة . وعليه فإننا نرحب بقرار مؤتمر نزع السلاح أثناء دورته في تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة للتجارب النووية . وإعادة إنشاء هذه اللجنة يوفر فرصة طال انتظارها للتركيز على بند هام هو تجارب الاسلحة النووية . ونلاحظ أن اللجنة قد وافقت على استئناف عملها المضموني أثناء دورة عام ١٩٩١ . ويأمل وفدي أن يركز العمل المستأنف على المسائل الرئيسية وأن يسمح بإجراء تبادل مفيد للآراء بشأن حظر التجارب .

ولا يسعنا إلاّ أن نسجل الأسف العميق إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي في الشهر الماضي في التوصل الى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية ، ويرجع ذلك في المقام الاول الى الاختلافات بشأن تجارب الاسلحة

النووية . وصحيح أننا نرحب بالتقدم المحرز في مسائل هامة تتعلق بالضمانات الكاملة النطاق ، والضمانات الامنية ، وحظر الهجمات على المنشآت النووية ، إلّا أن عدم التوصل الى اتفاق بشأن المسألة الجوهرية المتمثلة في حظر التجارب يوضح كل الوضوح أنه لا تزال هناك حاجة الى القيام بالكثير . ونحث الدول الوديعة التي تدعي أنها تدعم فكرة نزع السلاح العام والكامل أن تبين اخلاصها بتغيير موقفها إزاء مسألة التجارب النووية .

ونرى أنه لكي يكون حظر التجارب فعالا فإنه يجب أن يكون شاملا وينبغي أن يشمل جميع البيئات والانظمة بما في ذلك ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية . وإن الموجات المتزايدة لتجارب الاسلحة ، وقد بلغت التجارب ٢٧ تجربة في عام ١٩٨٩ وحده ، حسب تقديرات معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، لأمر يتنافى مع الادعاء بالالتزام المخلص بنزع السلاح العام الكامل ، حتى لو كان عدد التفجيرات النووية في عام ١٩٨٩ ، أقل من مجموع التفجيرات المسجلة في عام ١٩٨٨ البالغ ٤٠ تفجيرا . والمبادرات الثنائية الجارية حاليا من جانب الدولتين العظميين لا تحول دون تحديث نظم أسلحتهما ، وعليه فإنها لا يمكن في رأينا أن تسهم في وقف التحديث النوعي لقدراتها وأنظمتها النووية . وبتوحيد المانيا والتفكير الجديد بشأن مستقبل منظمة حلف شمال الاطلسي ومعاهدة وارسو ، واقتراب دول أوروبا الشرقية من فلك الغرب ، نتساءل الى أي مدى يعد ما يسمى بنظرية الردع صالحا ؟

والتحقق بدوره لم يعد ، كادعاء البعض المستمر في الماضي ، قضية الساعة . فهناك إجماع في الرأي ضمن المجتمع العلمي على أنه يمكن اكتشاف التفجيرات النووية بواسطة الشبكة المتاحة العالية الاداء من محطات رصد الاهتزازات ومحطات المراقبة الفضائية ومحطات الكشف من التوابع . وعلاوة على ذلك ، فإن تجربة التحقق المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقدم مثالا ساطعا على استعداد الدولتين العظميين للسماح لتفتيشات موقعية للتحقق من الاتفاقات الخاصة بالتجارب النووية ، حتى لو انطوى ذلك على عنصر تدخل كبير .

وحسب الرأي العلمي الموثوق فإن حظر التجارب لن يجرّد الاسلحة النووية الحالية من الموثوقية . ووفقا لمقال نشره مركز معلومات الدفاع الكائن في واشنطن في عدد نيسان/ابريل ١٩٨٩ من نشرة "ديفنس مونيتور" ، فإن ثمانية الخبراء من المشهورين في مجال الاسلحة النووية ، بما فيهم موريس برادبري ، المدير السابق لمختبرات لوس ألاموس الوطنية ، قد أخبروا كونغرس الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ ، أن استمرار التجارب النووية ليس ضروريا لكفالة التعويل على مخزونات الاسلحة النووية الموجودة حاليا . فإن أفضل سبيل لتأكيد موثوقيتها ، كما ذكر برادبري ، هو تفكيك عينات من الاسلحة واخضاع عناصرها لتجارب غير نووية .

ونحن نحث الدول التي ما برحت تستند الى حجة قدرات التحقق وموثوقية المخزونات لإعاقة التقدم في سبيل حظر التجارب النووية ، أن تشرع في اتخاذ الاجراء الملائم لإنهاء التجارب النووية ، مما يهيئ الظروف اللازمة لنزع السلاح النووي النهائي والموثوق والحقيقي .

ويرى وفدي أن مسألة نزع السلاح التقليدي والنقل الدولي للاسلحة ينبغي أن تلقيا اهتماما لا يقل عن ذلك في هذه المناقشة . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد غانا بالنبأ الذي جاء منذ أسبوعين بما مفاده أنه قد تم التوصل الى اتفاق مبدئي بشأن الاسلحة التقليدية في أوروبا . ويحدونا الامل في أن يؤدي هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه الى تعزيز النظام السياسي الجديد في أوروبا عن طريق القضاء على الاسلحة الفائضة ، وبذلك ينتهي ما يزيد على أربعة عقود من الانقسام وعدم الثقة في هذا الجزء من العالم . كما نأمل أن يكون هذا الاتفاق جاهزا للتوقيع عليه في قمة باريس المزمع عقدها في الشهر المقبل .

لقد أصبح نقل الاسلحة ظاهرة مقلقة ينبغي تناولها . والاحداث المأساوية في الخليج وآثارها التي تزعزع الاستقرار تعتبر الى حد ما نتيجة للنقل غير المحدود للاسلحة الى مناطق متفجرة بالفعل . ومن المؤسف أن بعض الدول الاعضاء ، حرصا منها على استغلال حرب الثمانية أعوام بين ايران والعراق أصبحت متهورة في جهودها لمساعدة شركاتها الوطنية في كسب المال . ولذلك ينبغي أن تدفعنا أحداث الخليج الى التفكير المتأني في أمر النقل المطلق العنان للاسلحة ، وبصفة خاصة الى مناطق الصراعات .

ونرى كذلك أن فائدة الاتفاق على تخفيض الاسلحة التقليدية في أوروبا سيضيع اثرها إذا ما جُعل الحصول على الاسلحة الفائضة نتيجة للتحديد القانوني المقترح ، ميسرا لحلفاء مزعومين في البلدان النامية ، سواء كان ذلك بالبيع أو بالنقل . ومن ثم فإننا نناشد الذين يخططون للتخلص من أسلحتهم الفائضة بهذه الطريقة ان يعيدوا النظر في مواقفهم لصالح تعزيز عملية نزع السلاح . إن الميل الى تحقيق أقصى الارباح حتى من هذه الاسلحة التي يتعين التخلص منها بموجب هذا الاتفاق الحميد ، أمر يجب تجنبه بكل أمانة حتى لا تنفجر القضايا الإقليمية الحساسة بالفعل وتصبح صراعات عسكرية مروعة .

وسيؤيد وفد غانا مرة أخرى أي مشروع قرار يستهدف وقف ظاهرة نقل الاسلحة ، بيد أننا لانزال نرى أن النهج الواقعي لتناول هذه المشكلة يكمن في إيلاء اهتمام أكبر لحل الصراعات ، والالتزام الدقيق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وتعزيز الثقة المتبادلة .

وفيما يتعلق بتقرير مؤتمر نزع السلاح بشأن إتفاقية الاسلحة الكيميائية هناك عدد من الخلافات التي مازال من اللازم حسمها قبل إبرام مشروع الاتفاقية . لقد كنا نحسب ان الانتهاء من إعداد المشروع قد اصبح وشيكا ، نظرا للاهتمام الهائل الذي أبدي للمفاوضات الجارية على هذه المعاهدة . ونحن نحث على المزيد من المرونة والتفاهم للتقريب بين الخلافات القائمة بشأن مشروع النص .

لقد رحب رئيس وفدنا في بيانه أمام الجمعية العامة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر بإتفاق بوش وغورباتشوف في اجتماع القمة الاخير في واشنطن على عدم انتاج الاسلحة

الكيميائية وتدمير كميات ضخمة من مخزوناتهما من هذه الاسلحة ، وذلك قبل إبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية . بيد أننا نرى أن قرار الاحتفاظ بالمخزونات المتخلفة حتى تلتزم جميع الدول القادرة على انتاج الاسلحة الكيميائية ، بتلك الاتفاقية لن يخدم سير المفاوضات .

ومن بين المسائل الرئيسية التي تستحق الاهتمام العاجل ، الآن وقد دخلت اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية المراحل الاخيرة من المفاوضات ، إبرام اتفاقية تكون عالمية وشاملة . فكونها عالمية يلزم جميع الدول بوقف تطوير وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية ، ويتضمن هذا إنهاء جميع برامج التحديث ، وعدم الاحتفاظ بمخلفات المخزونات الموجودة . وكل ما هو دون هذا النهج يقوض في رأينا ما يمكن أن يعتبر إنجازا كبيرا في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وينبغي أن يكون هدفنا أن نحسن على ما كان عليه الحال في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ .

وما برحت غانا تؤيد الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ولذلك فهي تعارض دائما امتداد أي نشاط عسكري أو منافسة عسكرية الى الفضاء الخارجي . ويتفق موقفنا دائما مع قرارات الامم المتحدة التي أكدت أن الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية ، تراث مشترك للبشرية ، وبالتالي يجب صيانته للاغراض السلمية البحتة لصالح جميع الامم . ومن ثم فإن وفدي ، على غرار ما فعل دائما في الماضي ، سيؤيد جميع التدابير التي تؤدي الى وقف تطوير الاسلحة الفضائية ، بما في ذلك الاسلحة المضادة للتوابع ، وكذلك أي برنامج صالح وفعال يتفق عليه على نحو جماعي لحظر الاسلحة الفضائية .

وما برحت غانا أيضا تؤيد مفهوم المناطق الخالية من الاسلحة النووية ، لان وجود هذه المناطق يمكن أن يعزز عدم الانتشار النووي . لذلك فمما يبعث على الاسف الشديد أن رغبة افريقيا في أن تبقى منطقة خالية من الاسلحة النووية تلقى معارضة شديدة من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري . إن الانشطة النووية المستمرة من جانب جنوب افريقيا وحلفائها في القارة ، بما في ذلك تجارب الاسلحة النووية ، تخل على نحو خطير برغبات افريقيا . ومما يدعو للاسف ان التقرير الختامي للامين العام بموجب

القرار ١١٣/٤٤ باء المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ليس حاضرا للدراسة ونحن نتكلم الآن . ونأمل أن ما يرد في التقرير في النهاية سيوضح الموقف بشأن الإدعاءات القائلة بأن التعاون بين دولة عضو وجنوب افريقيا قد مكن جنوب افريقيا من النجاح في تطوير قذيفة ذات رأس نووية .

وبغية تعزيز المحادثات الجارية بشأن مستقبل جنوب افريقيا ، فإننا نحث حكومة جنوب افريقيا على أن تنضم الى معاهدة عدم الانتشار دون أية شروط مسبقة . كما نطالب جميع البلدان الاخرى التي لم تنضم الى المعاهدة أن تفعل ذلك . إن الإنضمام العالمي الى معاهدة عدم الانتشار أمر حيوي لتحقيق نزع السلاح العام والكامل .

ويسعدنا ان هيئة نزع السلاح نجحت خلال دورتها في الربيع الماضي في التوصل الى الاتفاق ، بتوافق الآراء ، بشأن عدد من البنود القديمة في جدول اعمالها . ونتطلع الى إعتماد جدول أعمال أقصر يتضمن بنودا يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها . أما بنود جدول الاعمال الطويلة والمفرطة في الطموح فينبغي في رأينا أن نتجنبها .

ونرحب أيضا بالاقتراحات العملية التي قدمتموها سيادة الرئيس في تبادل الآراء غير الرسمي في الاسبوع الماضي ، بشأن زيادة ترشيد عمل اللجنة الاولى . وسيتعاون وفدي معكم ومع جميع الوفود الاخرى التي تفكر نفس التفكير لضمان نهج أكثر جدية في عملنا . وينبغي أن نتجنب النهج المتسمة بالتكرار ، وفي بعض الاحيان غير المنتجة التي تجعل عمل اللجنة طويلا وبطيئا .

وأخيرا ، فإن تحديد الاسلحة ونزع السلاح لا يزالان من بين الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي . ويؤكد هذا العدد الكبير من القرارات التي تتخذها الجمعية العامة كل سنة بشأن قضايا نزع السلاح وحدها . ومع تحسن المناخ الدولي تتوفر الان فرصة إيجابية تبشر بالامل لتناول مسائل نزع السلاح التي كانت تبدو ، قبل سنوات قليلة ، مستعصية على الحل . بيد أننا نحتاج لتحقيق هدف الجمعية العامة في نزع السلاح العام والكامل . الى إحراز تقدم ملموس في جميع جوانب نزع السلاح . ويتطلب هذا مزيدا من المرونة والالتزام وبصفة خاصة فيما يتعلق بحل الصراعات عن طريق المفاوضات السلمية .

ونأمل أن نتمكن جميعا ، وسواء كنا أمما كبيرة أم صغيرة ، بفضل المناخ الذي يتولد نتيجة لنزع السلاح ، من تجنب إغراء حيازة الأسلحة سرا ، لأن هذا من شأنه ان يحطم جميع الجهود الدولية .

ان المواقف المختلفة التي أعرب عنها حتى الآن في المناقشة العامة تشير الى المهام الجسيمة المعروضة على اللجنة . ويأمل وفد غانا أن تبرهن اللجنة الأولى مرة أخرى أنها على مستوى العمل الصعب الذي أوكل اليها ، وذلك بزيادة عدد القرارات التي تقدمها الى الجمعية العامة بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعت اللجنة الى المتكلم الأخير في قائمة المتكلمين في جلسة بعد ظهر اليوم .

وأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد . وأود قبل ذلك أن أذكّر الممثلين بأن اللجنة سوف تتبع الإجراء الذي حدد في الجلسة السابقة .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتكلم ممارسة لحقي في الرد ، لأرد على الملاحظات التي أبداها ممثل العراق هنا بالأمس .

ان اللجنة الأولى ليست المكان المناسب للنظر بالتفصيل في أزمة الخليج التي نشأت عن الغزو العراقي الوحشي للكويت . بيد أنه من المناسب بالتأكيد أن نحيط علما باستخدام العراق الذي لا مبرر له للقوة العسكرية ضد جارتها الصغيرة . ان هذا العدوان تذكرة بالأهمية الحيوية لعملنا . وفي هذا الصدد تكررت الاشارة مرارا منذ بداية الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة الى خرق العراق لتعهداته الدولية . والواقع ان جميع المتكلمين هنا في اللجنة الأولى ، تقريبا ، قد اشاروا الى هذه الانتهاكات . ومن الواضح ان العراق أصبح معزولا .

لن أعلق على الملاحظات المحددة التي ذكرها ممثل العراق بعد ظهر الأمس . وأود أن أشير ببساطة الى أننا في هذه اللجنة نعمل لبناء عالم أكثر أمنا وسلاما ، عالم

لا تتم فيه معالجة المشكلات بالقوة . وقد ذكر السفير بيكرنغ في المناقشة العامة في الجمعية العامة أن الاعمال من قبيل الاعمال التي قام بها العراق منذ ٢ آب/اغسطس في الخليج إنما تمثل بقية لماض يقوم على العنف نأمل أن نتركه وراءنا . إن هذه الاعمال تهدد على نحو خطير النظام العالمي الذي نسعى الى تحقيقه .

السيد مالك (العراق) : إن مندوب الولايات المتحدة الامريكية آخر من يحق له التحدث عن النظام الدولي والقانون الدولي والامن . فبلاده أكثر بلدان العالم خرقا للنظام والقانون والاعراف الدولية .

هل ينسى مندوب أمريكا غزو جيش بلاده لبنما وغرينادا ؟ أم أنه من السذاجة بحيث يتصور أنه يستطيع أن يخدع هذا الحشد الموقر من المندوبين بما قاله من إدعاءات .

أكتفي بهذا القدر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد خيرادي ، أمين اللجنة ، الذي لديه بعض الإفادات بشأن الوثائق .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أوجه عناية اللجنة الى الوثيقة A/C.1/45/INF/1 ، التي تعدد الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحالية .

ويلاحظ ان الوثيقة تشير الى الوثائق التي صدرت حتى ١٣ تشرين الاول/اكتوبر فقط . وبالتالي ، فإن النسخة المستكملة التي ستصدر عما قريب ستتضمن وثائق إضافية ، بما في ذلك بعض تقارير الامين العام التي صدرت منذ ذلك التاريخ .

في هذا السياق ، أود أن أؤكد للأعضاء ، أنه على الرغم من مختلف العوامل التي تؤثر في تجهيز الوثائق في إنتقالها من مرحلة الإعداد المضموني الى مرحلة الاستنساخ والإصدار ، فإن الامانة العامة تبذل كل جهد ممكن لإصدار الوثائق المتبقية ، بما فيها الوثيقة التي أشار اليها ممثل غانا ، بأقصى سرعة ممكنة .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥